من المديون لمن؟ مؤسسة الكهرباء أم المواطن؟

سالم الفراص

منذ ما يقارب ثماني سنوات مضت ونحن نناصر ونقف إلى جانب دعوة المؤسسة العامة للكهرباء في تحصيل حقها من قيمة فواتير استهلاك التيار الكهربائي.

وكنت - ومعي كثير من الكتاب والمواطنين - ننطلق في مناصرتنا لهذه الدعوة من عقيدة تربينا عليها مفادها: إن التزام المواطن بسداد فواتير الكهرباء يعني أنه مواطن صالح ومدني يحترم القوانين ويحافظ على النظام كجزء من شخصيته وكيانه وشعوره بالمسؤولية.

وكنت، بل الأحرى كنا، نتحامل على أنفسنا، ونحن ندعو المواطن إلى دفع فواتير الاستهلاك، متجاهلين حقيقة عدم كفاية الرواتب والمداخيل المادية للمواطن لسد ولو جزء من متطلبات قوته اليومية.

ولكن وبعد أن يئسنا من إصلاح تردي خدمات الكهرباء، التي نالت بأضرارها حياة المواطن واستقراره، بل وتجاوزت إلى إلحاق الأعطاب المتواصل بما تبقت له من أجهزة كهربائية من غسالات ومصابيح كهربائية وأجهزة تلطيف الجو من مكيفات ومراوح، وهي الأضرار الأشد وطأة على المواطن، الذي أصبح غير ميسر له الاستفادة حتى من ساعات توصيل الكهرباء؛ لأنه لا يمتلك تكاليف إصلاح ما خرَّبته الكهرباء من أجهزة كهربائية، الناجم عن وفرة عدد مرات الانطفاء في اليوم الواحد.

وهو الأمر الذي بات فيه حال المواطن مع التيار الكهربائي المنقطع معظم ساعات اليوم أو مع المؤسسة العامة للكهرباء كمؤسسة غير مأمونة الجانب ليس مقتصرًا على تسديد الفواتير لها وحسب، وإنما كجهة مدانة قانونيًا وأخلاقيًا يقع عليها أولاً وقبل كل شيء تحمل دفع قيمة ما كانت سببًا في إحراقها وإتلافها من أجهزة، مضافًا إليها الأمراض والوفيات الناتجة عن ساعات انقطاع الكهرباء الذي يتجاوز عدد ساعات توصيلها أضعافًا مضاعفة، وهي تعويضات في مجملها تجعلها هي المديونة للمواطن، وليس العكس، وعليها تسديد فواتير ما ألحقت بالمواطن وبممتلكاته من أضرار متراكمة قبل مطالبتها بتسديد فواتير الاستهلاك.

إنها بالمحصلة ليست سوى حسبة بسيطة من حق المواطن أن يطالب القضاء والنيابة العامة الفصل فيها وتوضيح حقيقة من المديون لمن؟ مؤسسة الكهرباء أم المواطن؟.

الكهرباء.. مناصفة الفساد والفشل!

ذويزن مخشف

أربعة أيام متتالية، وحبيبتنا (عدن) بدون كهرباء، الناس تصرخ والجهات المعنية تنادي شحتًا وطلبًا بالحصول على الوقود المزود لمحطات الطاقة.

ازداد الوضع مأساوية عن الأسابيع والشهور الفائتة، وأصبحت العاصمة معدومة، خارجة عن تغطية هذه الخدمة الحياتية.

توقفت مصادر إنتاج توليد التيار الكهربائي التي تستنزف - دون حياء من إعلانها- أكثر من مليار دولار في السنة، مع أن هناك حلولاً سهلة لا يمكن أن تكلف خزينة الدولة ربع خسارة المبلغ المذكور.

لا حكومة، لا مجلس انتقالي، ولا حتى المحافظ وسلطاته المحلية، عقدوا اجتماعًا لبحث الأزمة الأبرز وتدارسوا معالجات قصيرة أو طويلة المدى لملف الكهرباء المعقد المثير لسخرية المجتمع والبكاء منه في آن واحد.

كيف يجتمع هؤلاء وهم صناع الأزمة وأسباب تفاقمها ودفعها إلى المستوى الكارثي اليوم؟! بأي وجه سيقابلون الناس؟ أبالعار والخزي سيتحدثون؟!

تبًا للكل القيادات، سحقًا لمن يدمر عدن ويحيط أبناءها وسكانها بالأزمات السياسية.

القادة الجنوبيون، أنتم المسؤولون عن هذا الوضع المخيف، من يتحدث عن المناصفة، شريك في الفساد والفشل.

أكذوبة عفاش عام 2008م يكررها العليمي اليوم في المهرة

عبدالله سالم الديواني

عندما بدأ عرش عفاش يتزلزل عام 2007م، بفعل نضال الجنوبيين بدءًا بلقاء التصالح والتسامح في جمعية ردفان ثم بانطلاق هبة المتقاعدين العسكريين الذين سرحهم نظام صنعاء قسرًا بعد 7/7/94م، ثم تلاه النهوض الجماهيري الواسع لأبناء الجنوب قاطبة في حراكهم السلمي وبموجاته المليونية الهائجة واحدة تلو الأخرى والتي أرعبت وأرهبت نظام عفاش ومشائخه - عندها ظهر عفاش بمشروعه المخادع كعادته هو ومشائخ الهضبة كي يمتص غضب هذا المد الهائج والرافض للنهج الإلحاقي لنظام صنعاء تجاه الجنوب وقضيته، الذي تسلم دولة ومؤسسات ونظامًا كان يشار إليه بالبنان داخليا وخارجيا.

في ظل تلك الأجواء الهائجة لأبناء الجنوب من أجل نيل حقوقهم المشروعة قدم إلى عدن الرئيس صالح وفي مهرجان مؤيد له عام 2008م، دعا إليه وافدو الشمال وأصحاب المصالح وأعلن كذبًا وخداعًا عن الشروع بقيام الحكم المحلي واسع الصلاحيات - حسب ما أطلق عليه حينها - والبدء بانتخاب المحافظين من أبناء المحافظات نفسها؛ لأنه علم بغضب الناس؛ لأن أفراد حاشيته الذين عَينهم في هذه المحافظات الجنوبية كلهم من طالع أمثال الخولاني وهلال والراعي والكحلاني وغيرهم.

كان الجنوبيون على دراية ويقظة تامة بما وراء هذا الخداع والكذب وأنه مجرد إعلان أجوف يهدف إلى امتصاص غضب الناس ليس إلا، ولهذا أفشلوه في مهده وتواصلت مليونياتهم تباعًا حتى سقط عرش عفاش ومشاريعه الزائفة رغم أنه ما أتى من بعده على يد الإخوان وبعدهم الحوثة كان ألعن مما سبقه من التفاف وتآمر ومخادعة بشأن القضية الجنوبية وسمو عدالتها والتي أصبحت تؤرق القوى السياسية والقبلية في الشمال ليلا نهارا.

خلاصة:

اليوم الرئيس العليمي ومن خلال زيارته إلى حضرموت والمهرة يغازل ويخادع الجنوبيين في هاتين المحافظتين دون غيرهما بالإدارة الذاتية التي رفضوها في عدن العاصمة التي استوعبتهم وفتحت لهم ذراعيها بكل إخلاص لينطلق منها لاستعادة صنعاء وأخواتها بعد طردهم تحالف عفاش والحوثة وأسقط الدولة ومؤسساتها عام 2014م، وبدلا من رد الجميل لعدن وبالذات وللجنوب عامة بدأ هؤلاء الفارون يعملون على عكس ما هو مطلوب منهم من خلال هذه البيانات المخادعة الجديدة القديمة التي يحاول العليمي وبمساندة بعض الأحزاب المنهارة في الداخل وربما بدعم مبطن من بعض دول الجوار، ورغم ذلك لن تنطلي على أبناء الجنوب في المهرة وحضرموت وبقية المحافظات أي مشاريع ناقصة لا تلبي جوهر قضيتهم الواضحة والمعلنة جهارا نهارا للداخل وللجوار والعالم أجمع.

أزمة الخدمات امتدادٌ للفساد السياسي

عادل العبيدي

إذا أردنا الخلاص من ذلك الاختناق الخدماتي والأزمات الاقتصادية والفساد المالي والإداري، التي تعاني منها عدن خاصة وشعب الجنوب عامة، فعلينا أولًا التخلص من الفساد السياسي، كونه هو صاحب القرارات التي أدت إلى كل تلك الأزمات وكل تلك الاختناقات، هل يُعقل أن يكون المسمى معين عبدالملك متواجدًا في المعاشيق ينعم برغد العيش في ظل ما يعاني منه مواطنو عدن من لهيب الجوع والحر؟ وعاده كمان يكشر أنيابه في وجه من يطالبه بسرعة إصلاح ومعالجة أحوال الناس وقضاياهم المعيشية والخدمية، ليس لهذا تفسير آخر غير تفسير واحد، وهو أن المسمى رئيس الحكومة يزاول مهنته بصفته الحكومية من العاصمة عدن امتدادا لأوامر الفساد السياسي الذي مارسه نظام صنعاء سابقًا ضد دولة الجنوب وقضيته ومن بعده ما تسمى الشرعية اليمنية ضد شعب الجنوب لخنقه خدماتيًا وتحميل تبعات ذلك الاختناق المجلس الانتقالي الجنوبي.

حيث وعلى أثر ذلك الاختناق الخدماتي والمعيشي الذي يتعرض له شعب الجنوب اليوم ظهرت وسائل إعلامية وإعلاميون هم جزء من ذلك الفساد السياسي الممتد من قبل قوى صنعاء، يحاولون تلميع نظام عفاش وحكومة بن دغر مقارنة بحال اليوم، صحيح أن هناك فرق، لكن هم وبذكر ذلك الفرق يحاولون تغطية الفساد السياسي الذي مارسه نظام عفاش ضد الجنوبيين وما قام به من اغتيالات وعدوان بربري في صيف حرب 94 م ومن إقصاء وتهميش للكوادر الجنوبية ومن إحالات إلى التقاعد القسري برواتب أقل من ثلاثين ألف ريال، ومن استهداف للحراك السلمي الجنوبي، كما يحاولون بذلك التلميع تغطية الفساد السياسي لحكومة بن دغر التي حاولت مرارًا وتكرارًا دخول العاصمة عدن عسكريًا ومحاولة السيطرة عليها باسم الشرعية الإخوانية، كما أن ذلك التلميع الإعلامي كمن يريد أن يقول لشعب الجنوب: اتركوا النضال من أجل استعادة دولتكم الجنوبية المستقلة وعودوا خاضعين لما تسمى الوحدة اليمنية أو القبول بما يسمى اليمن الاتحادي.

طبعا وخلال كل المنعطفات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي استهدفت أرض الجنوب وقضيته وشعبه وما ترتب عنها من الوصول إلى أزمات اقتصادية واختناق في الخدمات لم يكن للجنوبيين يد في إحداث ذلك، بمن فيهم المجلس الانتقالي الجنوبي الذي لم يصل بعد إلى أن يكون حكومة جنوبية مستقلة، وأنه ومنذ حرب صيف 94 م إلى حكومة بن دغر إلى حكومة معين والقوى السياسية الشمالية هي التي أوصلت الجنوبيين إلى ما هم فيه اليوم من اختناق في الخدمات.

الانتقالي الجنوبي وقبوله الشراكة في حكومة المناصفة ومجلس القيادة الرئاسي حاول بتلك الشراكة قطع شريان ذلك الفساد السياسي الممارس من قبل القوى السياسية الشمالية والممتد منذ نظام عفاش حتى حكومة معين، إلا أنه اصطدم بضغوطات راعية التحالف العربي، ومهما كانت تلك الضغوطات على المجلس الانتقالي الجنوبي وبسيطرته على الأرض وبما استطاع تأسيسه من جيش وأمن وعلاقات دبلوماسية وبما يمتلكه من حاضنة شعبية وبموجب ما يكون بينه وبين دول الخليج والإقليم والعالم من مصالح مشتركة مستقبلية فإنه يتوجب عليه تخليص شعب الجنوب من ذلك الاختناق الخدماتي وتحرير الجنوب من قبضة الفساد السياسي الممنهج من قبل القوى السياسية اليمنية ضد الجنوب وشعبه وقضيته.